الذي لا يشوبه شيء من الاغراض كما هو المتبادر من اطلاق التعظيم لم يصدر
من عاقل لان الاتصاف المحمود بالمحمود به وعدم مخالفته
افعال الجوارح في قوله قصد التعظيم فان المتبادر من التعظيم المزيد
الكامل الذي ينطابق عليه الظاهر والباطن فقد ظهر ان هذا التعريف
على ما ذكرنا مشتمل على جميع ما اعتبروه في الحمد لكون المحمود عليه اختياريا
والفعل ما دل على المشهور في ذلك ما سلف عليه من الاشكال واما تعريف الشرح
فاستعماله على المحمود به وعلى كونه جميلا كما في المختصر وعلى المحمود عليه اختياريا
فقد ذكر في شرح الكشاف انه اي الجميل صفة للفعل وهو لاختيار كما تفرد
عنهم واما اعتبار اعتقاد الحامد اتصاف المحمود به بما ان
السبب الذي يكون الباعث والحامل عليه امرا جميلا لا يكون الحامد محققا
المذكور وكذلك عبده مخالفته افعال الجوارح فان المتبادر من التا
المزيد الكامل والا يبان بما شعر بالتعظيم لا يكون كاملا اذا لم يصحبه
شيء من التحقير **قوله** بالنعم المراد بها الانعام لانها بمعنى الفواضل
التي وقعت في عبارة الشرح وهي المزايا القابلة بالشخص متعديه الى
غيره ومعنى تعلق الشاكر بها ان يكون بانها ومقابلتها **قوله** والشكر عرفا
الشكر وبين الحمد مع ان غير مذكور في الكتاب لما
بينهما من التقارب ومن ثم يقترنان في الذكر كقوله صلى الله عليه وسلم
الحمد راس الشكر وقول ما شكر الله عبدا لم يحمده وكان ذكر الحمد مظنة لطلب
الشكر بالمال وللاستفسار عنه ولا يبعد ان يكون اشارة الى نكتة
لاثبات الحمد على الشكر غير ما علم من متابعة الكتاب العزيز وهي ان الحمد

هنا

هنا شكر مع زيادة فان الظاهر انه في مقابلة الانعام كما ادى اليه الشارح
في الشرح حيث قال في فتح الكتاب للحمد اذا الحق شيء من شكر تمامه مع
ما عرفت من اعتبار الاعتقاد وعدم مخالفته افعال الجوارح في حقيقته
الحمد وان كان كلام الشرح صريحا في خلاف ذلك حيث قال بعد الدلالة على
استحقاق الذات بنبيها على محقق الاستحقاقين **قوله** شيء اي شخص
في حد ذاته بحيث لو عرف عرفي المنبا عنه وهذا المعنى محقق في الشكر
الحقيقي واما بالنسبة الى المجازي بحسب ظاهر الاطلاق على كل حقيقة واما
بالنسبة الى عبر فيكفي كونه بالجملة المذكورة ولا قدح فيه الجهل بالمنبئ
كما لا قدح في دلالة اللفظ على معناه الجهل بالوضع على انه يجوز ان يعرف اعتقاد
الشاكر بالامارة ونحوه الا ان فيه ان المعتبر من المنبئ والمنبا عنه في الشكر
اللساني حتى ان الظاهر ان الاعتقاد هو المعظم **قوله** لكونه
صنعا صرح المحقق الشريف في حواشي شرح المطالع انه يشترط ان يكون ذلك
الانعام على الشاكر وقيل ان يقتضي الانعام يكونه على الشاكر لم يثبت بالفعل
الصحيح ولا يجب اتصاله بشاكر حسنة على الاول ويجب على الثاني **واعلم**
انه يعتبر في الشكر باللسان او الاركان اعتقاد الشاكر ان المعظم
المحاني والمعترف له عليه لانه لما كان الباعث على التعظيم الانعام كان
هناك تعظيما طبعا ضرورة ان الانعام لا يكون باعثا على التحقير
وهذا انما يظهر اذا تعلق قوله لكونه منعما بالفعل فيكون معناه فقد صادف
للانعام لا التعظيم فان الاتيان بالتعظيم المخلل بالانعام لا ثناء في التحقير
كما ذكره المحقق التفتازاني **قلت** وتعليق لكونه بالفعل كما ذكره

Copyright © King Saud University